

جمعية البر الخيرية بمحافظة رياض الخبراء



سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات
لجمعية البر الخيرية في محافظة رياض الخبراء

١. مقدمة

توجب سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات على أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الصلاحية وموظفي ومتطوعي الجمعية الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق الشخصية أثناء العمل وممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم . وتضمن هذه السياسة أن يتم الإبلاغ في وقت مبكر عن أي مخالفة أو خطر جدي أو سوء تصرف محتمل قد تتعرض له الجمعية أو أصحاب المصلحة أو المستفيدين ومعالجة ذلك بشكل مناسب . كما يجب على كافة من يعمل لصالح الجمعية مراعاة قواعد الصدق والنزاهة أثناء أداء مسؤولياتهم والالتزام بكافة القوانين واللوائح المعمول بها . تهدف هذه السياسة إلى تشجيع كل من يعمل لصالح الجمعية للإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات وطمأنتهم الى أن القيام بهذا آمن ومقبول ولا ينطوي على أي مسؤولية .

٢. النطاق

تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح الجمعية سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو مسؤولين تنفيذيين أو موظفين أو متطوعين أو مستشارين بصرف النظر عن مناصبهم في الجمعية ، وبدون أي استثناء . ويمكن أيضا لأي من أصحاب المصلحة من مستفيدين ومانحين ومتبرعين وغيرهم الإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات .

٣. المخالفات

تشمل الممارسات الخاطئة أي مخالفات جنائية أو مالية أو الإخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو تلك التي تشكل خطراً على الصحة أو السلامة أو البيئة .

وتشمل المخالفات التي يتوجب الإبلاغ عنها ، على سبيل المثال لا الحصر ، مايلي :

- السلوك غير القانوني (بما في ذلك الرشوة أو الفساد) أو سوء التصرف
- سوء التصرف المالي (بما في ذلك ادعاء النفقات الكاذبة ، إساءة استخدام الأشياء القيمة ، عمليات غسل الأموال أو دعم لجهات مشبوهة).
- عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح (مثل استخدام شخص منصبه في الجمعية لتعزيز مصالحه الخاصة أو مصالح الآخرين فوق مصلحة الجمعية) .
- إمكانية الاحتيال (بما في ذلك إضاعة ، إخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية) .
- الجرائم الجنائية المرتكبة ، أو التي يتم ارتكابها ، أو التي يحتمل ارتكابها أيا كان نوعها .
- عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة وقواعد الرقابة الداخلية أو تطبيقها بصورة غير صحيحة .
- الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة .
- الإفصاح عن معلومات سرية بطريقة غير قانونية .
- التلاعب بالبيانات المحاسبية .
- تهديد صحة الموظفين وسلامتهم .
- انتهاك قواعد السلوك المهني والسلوك غير الأخلاقي .

جمعية البر الخيرية بمحافظة رياض الخبراء

- سوء استخدام الصلاحيات أو السلطات القانونية .
- مؤامرة الصمت والتستر فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة أعلاه .

٤. الضمانات

تهدف هذه السياسة إلى إتاحة الفرصة لكل من يعمل لصالح الجمعية للإبلاغ عن المخالفات وضمن عدم تعرضهم للانتقام أو الإيذاء نتيجة لذلك . وتضمن السياسة عدم تعرض مقدم البلاغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه أو مكانته الاجتماعية في الجمعية ولأي شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أية مخالفة . شريطة أن يتم الإبلاغ عن المخالفة بحسن نية وأن تتوفر لدى مقدم البلاغ معطيات اشتباه صادقة ومعقولة ، ولا يهم إذا اتضح بعد ذلك بأنه مخطئ.

من أجل حماية المصلحة الشخصية للمبلغ ، فإنه هذه السياسة تضمن عدم الكشف عن هوية مقدم البلاغ عند عدم رغبته في ذلك ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وسيتم بذل كل جهد ممكن ومناسب للمحافظة على كتمان وسرية هوية مقدم البلاغ عن أي مخالفة . ولكن في حالات معينة ، يتوجب للتعامل مع أي بلاغ أن يتم الكشف عن هوية مقدم البلاغ ، ومنها على سبيل المثال ضرورة كشف الهوية أمام أي محكمة مختصة . كذلك يتوجب على مقدم البلاغ المحافظة على سرية البلاغ المقدم من قبله وعدم كشفه لأي موظف أو شخص آخر . ويتوجب علينا أيضا عدم إجراء أية تحقيقات بنفسه حول البلاغ . كما تضمن السياسة عدم إيذاء مقدم البلاغ بسبب الإبلاغ عن المخالفات وفق هذه السياسة.

٥. إجراءات الإبلاغ عن مخالفة

- يفضل الإبلاغ عن المخالفة بصورة مبكرة حتى يسهل اتخاذ الإجراء المناسب في حينه .
- على الرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ ، إلا أنه يجب أن يكون قادراً على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية
- يتم تقديم البلاغ خطياً (وفق النموذج المرفق) عن طريق :-

- العنوان البريدي ١٢٢ الرمز البريدي ٥١٩٦١

- أو البريد الإلكتروني ber3341911@gmail.com

نموذج إبلاغ عن مخالفة

معلومات مقدم البلاغ (يمكن عدم تعبئة هذا الجزء إذا لم يرغب مقدم البلاغ بكشف هويته)

| | |
|--|----------------------|
| | الاسم |
| | الدور الوظيفي |
| | الإدارة |
| | رقم الهاتف |
| | البريد الإلكتروني |
| | معلومات صندوق البريد |

معلومات مرتكب المخالفة

| | |
|--|-------------------|
| | الاسم |
| | الدور الوظيفي |
| | الإدارة |
| | رقم الهاتف |
| | البريد الإلكتروني |

معلومات الشهود

| | |
|--|-------------------|
| | الاسم |
| | الدور الوظيفي |
| | الإدارة |
| | رقم الهاتف |
| | البريد الإلكتروني |

التفاصيل

| | |
|---------|--|
| | طبيعة و نوع المخالفة |
| | تاريخ ارتكاب المخالفة و تاريخ العلم بها |
| | مكان حدوث المخالفة |
| | بيانات أو مستندات تثبت ارتكاب المخالفة |
| | أسماء أشخاص آخرين اشتركوا في ارتكاب المخالفة |
| | أية معلومات أو تفاصيل أخرى |
| التوقيع | تاريخ تقديم البلاغ |

٦ - معالجة البلاغ

يعتمد الإجراء المتخذ بخصوص الإبلاغ عن أي مخالفة وفق هذه السياسة على طبيعة المخالفة ذاتها إذ قد يتطلب ذلك إجراء مراجعة غير رسمية أو تدقيق داخلي أو تحقيق رسمي ، و يتم إتباع الخطوات التالية في معالجة أي بلاغ .

* عند استلام البلاغات اطلع الأمين العام للجمعية (إذا لم يكن البلاغ موجهاً ضد الأخير) على مضمون البلاغ خلال أسبوع من استلام البلاغ .

* يتم إجراء مراجعة أولية لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقيق و الشكل الذي يجب أن يتخذه ، و يمكن حل بعض البلاغات بدون الحاجة إلى إجراء تحقيق .

* يتم تزويد مقدم البلاغ خلال ١٠ أيام بإشعار استلام البلاغ و رقم هاتف للتواصل .

* إذا تبين أن البلاغ غير مبرر ، فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي ، و يكون هذا القرار نهائياً و غير قابل لإعادة النظر ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ .

* إذا تبين أن البلاغ يستند إلى معطيات معقولة و مبررة ، يتم إحالة البلاغ إلى اللجنة الإدارية إذا كان هذا البلاغ يتعلق بموظفي الجمعية أو اللجنة الاجتماعية إذا كان البلاغ يتعلق بالمستفيدين بالجمعية للتحقيق في البلاغ و إصدار التوصية المناسبة .

* يجب على رؤساء اللجان الانتهاء من التحقيق في البلاغ و إصدار التوصية خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إحالة البلاغ .

* ترفع اللجان المعنية بالتحقيق توصيتها للأمين العام للمصادقة و الاعتماد .

* يتم تحديد الإجراءات التأديبية المترتبة على المخالفة وفق اللوائح و الأنظمة بالجمعية و قانون العمل الساري المفعول .

* متى كان ذلك ممكناً ، تزويد مقدم البلاغ بمعطيات عن أي تحقيق يتم إجراؤه ، و مع ذلك ، لا يجوز إعلام مقدم البلاغ بأي إجراءات تأديبية أو غيرها مما قد يترتب عليه إخلال الجمعية بالتزامات السرية تجاه شخص آخر .

* تلتزم الجمعية بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة و مناسبة ، و لكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ .

لجنة متابعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات و حماية مقدمي البلاغات

- ١- محمد نامر لعين
- ٢- سعيد محمد الربيع
- ٣- محمد عبد الله العتيبي